

Distr.  
GENERAL

E/1994/108  
12 July 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٩٤

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١١ تموز/ يوليه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم معلومات بشأن الآثار التي ترتبتها الجزاءات على البيئة في جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية (انظر المرفق).

وسأغدو ممتننا لو تفضلتم باليuar بتعليق هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المعنون "المسائل الاقتصادية  
والبيئية: التنمية المستدامة".

(توقيع) دрагومير ديكيتش  
السفير  
القائم بالأعمال بالنيابة

## المرفق

### آثار الجزاءات على البيئة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

على الرغم من أن البيئة لم يرد ذكرها بالتحديد في الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فلا جدال في أن آثارها العملية تطول هذا المجال أيضا.

فللجزاءات آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة وتأثير أيضا، وهي حقيقة لا تقل أهمية عن ذلك، على البيئة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باعتبار أن هذه الأخيرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية وأكدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه 1992، كخيار مطروح على المجتمع الدولي.

وفي ظل ظروف تتميز بآثار الجزاءات، تدهورت الاتجاهات الاقتصادية السلبية أصلاً في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وارتفعت معدلات البطالة وحدة التوترات الاجتماعية وأخذت الأسواق تغلق أبوابها وتوقف نقل الخبرات والتكنولوجيا وأشرف التعاون الدولي على الانقطاع تماماً، في حين ارتفع بصفة ملحوظة مستوى استغلال الموارد الطبيعية بشكل لم تعد لتسلمه فيه حتى الموارد الطبيعية المشمولة بنظام يؤمن لها حماية خاصة، وهو ما تتعاظم معه التهديدات والأخطار المحدقة بالأصول الطبيعية والثقافية ويقتصر من استعداد المجتمع والفرص المتاحة له للاستثمار في مجال حماية البيئة وتعزيزها.

ولقد كان من إملاق جميع السكان بسبب الآثار المفجعة المترتبة على الجزاءات في اقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن شأ عن ذلك أثر سلبي كبير ارتدت انعكاساته على البيئة.

ويضطر اقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسبب انقطاع علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي ولا سيما بسبب تضاؤل كميات الطاقة المتاحة، إلى أن يلجأ بصورة متزايدة إلى استغلال موارده الذاتية للطاقة المتدنية الجودة، الأمر الذي يضاعف من مستوى التدهور البيئي.

فبسبب الجزاءات، لم يعد من الممكن دائماً الاستعاذه عن المواد الخام والمواد الوسيطة المستوردة. ثم أن هناك مشاكل تترتب على القيود التكنولوجية ونوعية المواد الخام والمواد الوسيطة المحلية. وكثيراً ما يتسبب ذلك في تلوث بيئي أكبر قد تصل آثاره إلى أبعد من حدود المنطقة المحلية. فاستحالة تزويد المرافق بقطع الغيار التي منشؤها بلدان تلتزم بتطبيق الجزاءات يضاعف احتمالات حدوث كوارث على نطاق لا يقتصر على المرافق والمنشآت التي سيجري فيها تركيب قطع الغيار المشار إليها بل يتعداها.

ولقد استحال بسبب الجزاءات تنفيذ مشروع بيئي بالغ الأهمية وهو المتمثل في فكرة جعل الجبل الأسود بلداً سليماً بيئياً.

وتسربت الجراءات وآثارها المضرة بالتنمية الشاملة للبلد في أن أصبحت هناك تساعلات بشأن مصير التراث الطبيعي والثقافي الذي تقوم على حمايته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (دورميتور وكوتور وستاري راس إضافة إلى دير سوبوكاني ودير ستودينكا).

فاستبعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من برنامج المساعدة لإعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا ومن التعاون مع المؤسسات المالية (البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف الاستثمار الأوروبي) ومع المؤسسات الدولية العاملة في مجال البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) أرجأ إلى ما لا نهاية تعاونا لم يكن ناجحا فحسب بل أدى أيضا إلى تحديد نهج حديث وفلسفة حديثة لحماية البيئة والنهوض بها.

وانقطع التعاون الإقليمي الثنائي مع البلدان المجاورة والمتاخمة في مجال حماية البيئة وتعزيزها، وهو ما ترتب عليه آثار سلبية للغاية شملت كامل المنطقة. وانقطع التعاون العلمي والتكنولوجي.

ونقصت إلى أدنى حد الزيارات الدراسية والمشاركة في الحلقات الدراسية فضلا عن استخدام قواعد البيانات في إطار العديد من المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التعاون الإقليمي في حماية نهر الدانوب، وما إلى ذلك).

وتسرب عزل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ضرب حصار شبه كامل حولها يمنع وصول المعلومات إليها كما تسبب في انقطاع جميع أشكال الاتصالات تقريبا مع العالم الخارجي.

ورغم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد وقعت على 51 اتفاقية دولية، فإن الجراءات جعلت من الصعب جدا عليها تنفيذ تلك الاتفاقيات أو الانضمام إلى أية اتفاقيات ومعاهدات دولية جديدة في هذا المجال.

ولم تسجل حتى الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أية حوادث بسبب نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود. بيد أنه سجلت بعض الحوادث بسبب تصريف ونقل النفايات الخطيرة في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فقد وقع أكبر حادث كان يمكن أن يتسبب في تلویث الأنهر في بركة النفايات الخطيرة في مويكوفاك (الجبل الأسود) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد أمكن تفادي كارثة بيئية كبيرة بفضل التدخل السريع والمساعدة من جانب مركز مركز الأمم المتحدة للمساعدة البيئية العاجلة، وإدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، والجامعة الاقتصادية الأوروبية، مما يثبت أن مشاكل حماية البيئة لا تعرف حدودا وتتطلب مشاركة المجتمع الدولي في معالجتها.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بلد عبور، وهو ما يقوي من احتمالات وقوع الحوادث والكوارث التي قد تنشأ عن عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

وبنفي ألا يغيب عن الأذهان كذلك وجود عدد لا ينفك يتزايد من المشاركيين في التجارة الدولية، وإنه يسبب الحالة الناشئة عن الجزاءات، هناك أيضا زيادة في أنشطة الاتجار غير المشروع، أي في عمليات نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود.

ونتيجة لأزمة الطاقة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الناشئة عن استهلاك استيراد النفط والمشتقات النفطية، تأسّت حالات من اجتناث الأحرار على نطاق واسع.

وتوقف التعاون في مجال حماية البحر الادريaticي ومحاري الانهار الدولية، وهو ما يمثل مشكلة لا ليوغوسلافيا وحدها بل أيضا للبلدان المجاورة لها وللتعاون الاقليمي الأوسع نطاقا.

وتتمثل أشد آثار الجزاءات في تلك التي قد تؤدي إلى انهيار نظام مراقبة ورصد جودة البيئة نتيجة تضاؤل ايرادات الميزانية ونقص قطع الغيار اللازمة لتشغيل ذلك النظام ونظام توفير الحماية العامة للبيئة.

فينبغي على الفور رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من منطلق أن هذه الجزاءات تنتهك حقوق الانسان الأساسية، بما فيها حقه في أن يعيش في بيئة سليمة وباعتبارها تهدد استمرار الوجود البيولوجي للشعب.

— — — — —